

الاندماج والتشتت داخل مجتمع المملكة المتحدة

ديفيد جريفنر وناندي سيجونا وروجر زيتر

وبناءً على اقتراح أن تقوم المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين بتقديم مساهمة فعالة في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للسكان.

وأفاد عضو من الجالية الصومالية في شمال مانشستر «بعد أن مرر بعملية اللجوء بنفسه... الأمر الذي ساعدني كثيراً على إدراك احتياجات اللاجئين، أصبحت أعرف ما يعانون. وما نحاول القيام به هنا هو مساعدة الآخرين في تخفيف وقع هذه العملية عليهم».

إضافة لذلك تقدم المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين أحياناً التدريب وطرق الحصول على وظائف مدفوعة، فعلى

عادة ما يتوقع أن تلعب المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين دوراً رئيسياً في مساعدة اللاجئين على التكيف والاندماج في المملكة المتحدة. لكن ماذا يحدث عندما تتغير سياسة الاستقبال لطالبي اللجوء واللاجئين بشكل جوهري؟

أن سحب القانون حقوق تأهيل الكاملة لطالبي اللجوء. وعادة ما يتم ترتيب الإقامة مع أصحاب الممتلكات وبعض السلطات المحلية في ما يسمى بالمناطق العقودية حيث تنسق الخدمات من قبل الاتحادات المالية الإقليمية للسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية ومقاولي الإسكان. وفي عام ٢٠٠٤ تم تشييت ما يقارب ٤١٥٠٠ طالب لجوء.

وكان لهذا النظام الجديد تأثيرات عديدة بعيدة المدى وخضع لقد مستمر. وجاء جزء من هذا النقد من حقيقة أنّ الرسائل القادمة من وزارة الداخلية البريطانية كانت مختلطة. وتترافق الاستراتيجية المقدمة من وزارة الداخلية لاندماج اللاجئين (التي قدمت أولاً في عام ٢٠٠٠ ثم أُجري عليها توسيعات في الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥) مع تضيق سياسات اللجوء وعرض مشاريع التشتيت. وتعتمد سياسية اندماج اللاجئين، مثل التشتيت، على مبدأ تطوير إستراتيجيات إقليمية للاجئين منسقة من قبل اتحادات السلطات المحلية وتشمل على المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين كشركاء محتملون. اقترح البحث الأخير الذي أُجري في لندن ومنطقنا تشييت هما: برمنجهام في وسط الغربي للبلاد ومانشستر في المنطقة الشمالية الغربية، ١ بأنّ للتشتيت تأثيراً على المؤسسات المقيمة التي تدعم اللاجئين وطالبي اللجوء، ولكن هذه التأثيرات ليست إيجابية دائماً.

الاندماج أم التهميش؟

تعتبر الزيادة في الحجم وتنوع جاليات اللاجئين في عدد المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين، وخصوصاً في مناطق التشتيت، من بين أهم نتائج التشتيت. وجلب التشتيت معه إلى المناطق مجموعات عرقية وجنسيات جديدة - من أفريقيا الفرنكوفونية إلى كوسوفو والبوسنة - إضافة إلى مجموعات مدت جذورها في لندن ولكنها لم تحصل على موطئ قدم في مناطق التشتيت. وغالباً ما يقوي النمو في عدد المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين من ارتباط الشبكات بين منظمات اللاجئين والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية الرئيسية المشتركة في التشتيت. وهناك دليل قوي

عندما كان عدد طالبي اللجوء واللاجئين في المملكة المتحدة يعتبر قليلاً نسبياً، كانت المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين من المحركات الرئيسية لتسهيل حياة هؤلاء اللاجئين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التالية. «الاندماج» هو عملية «تعود» على البيئة الجديدة، أي تكيف الفرد على البيئة المحيطة، ولكنه يدل أيضاً على عملية مزدوجة طويلة الأمد بين اللاجئين والمجتمع الجديد. وتقدم المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين المساعدات المادية وتسهّل لهم سبل الوصول إلى سوق العمالة وإلى أنظمة الدعم الاجتماعي الموجودة في الدولة المضيفة. وقد تقدم للأعضاء المنفيين أمور أكبر أو أقل خاصة بالتضامن السياسي أيضاً.

وبالرغم من ذلك، جاءت الزيادة في عدد طالبي اللجوء في التسعينيات متواكبة مع تطوير المزيد من السياسات العدائية لردع وتقييد المهاجرين قسرياً. وتضمن جزء من هذا التغيير السياسي تغييرات جوهريّة على عملية تقديم الدعم الاجتماعي والإسكان لطالبي اللجوء في الوقت الذي ينتظرون فيه التقرير بخصوصهم.

التشتيت

يعد قانون المملكة المتحدة للجوء والهجرة لعام ١٩٩٩ علامة تغيير جذرية في سياسة اللجوء البريطانية لأنها تقدم إجراءات جديدة لاستقبال وإقامة طالبي اللجوء بانتظار اعتماد أوراقهم من قبل الهيئات البريطانية. فقد استبدل النظام غير المركزي السابق، الذي سمح لطالبي اللجوء للعيش في المكان الذي يريدونه - وهو نموذجاً المكان الذي دخلوا من خلاله إلى الجاليات والمجتمعات - وانضموا فيه إلى نظام الضمان الاجتماعي السائد فيه، بعملية جديدة ومركزية.

أنشأ في قسم الجنسية والهجرة التابع لوزارة الداخلية وكالة جديدة باسم وكالة دعم اللجوء الوطني، ألزمتها القانون بإبعاد كل طالبي اللجوء بعيداً عن المناطق السكنية المعدة للضغط السكاني في المنطقة الجنوبية الشرقية إلى مناطق فانضة في المدن الصناعية القديمة في وسط وشمال البلاد وفي اسكتلندا وذلك بعد

يضم مجتمعنا العديد من الأشخاص الذين يتحدثون الإنجليزي بصعوبة ولا يفهمون النظام البريطاني. وبعقد جلسات عامة مرة كل أسبوعين، سنتمكن من تقديم النصائح، والتفسيرات والتوجيهات اللازمة لطالبي اللجوء. كذلك سيكون هذا اللقاء كمناسبة اجتماعية للايرانيين الذين يشعرون بالوحدة والعزلة» (لاجئ إيراني)

«المجتمع العراقي مجتمع بسيط، وفالصلات والروابط العائلية والحيرة أقوى. هناك دائماً أشخاص حولك يقدمون لك المساعدة. أما في المملكة المتحدة فأنت وحدك من يجب أن يقوم بكل شيء. والطريقة الوحيدة للحصول على الدعم، إذا لم تكن تعرف الطريقة التي يسير بها النظام هنا، هو جاليتك. إذا كان لديك جالية مناسبة [منظمة]، مع إدارة صغيرة، وبعض الموظفين مدفوعي الأجر القادرين على تقديم الترجمة والدعم لك ومكان للتجمع، فإن الحياة ستكون أسهل بكثير».

(لاجئ عراقي كردي)

إن مجموعات الدعم تريد التقدم إلى كل منظمات اللاجئين بنفس الصيغة ولكنهم لا يعرفون كيف يتصلون مع الجاليات بشكل فردي. فهم ينظرون إليهم ككل ولكنهم لا يذهبون للتحدث معهم أبدا
مجموعة نساء سيراليون

المقيمة في مجتمعات اللاجئين المصادر اللازمة للمساهمة في عملية اندماج طويل الأمد للاجئين. كان دورهم وما زال «دفاعياً» بشكل جوهري - لسد الفجوة وتلبية الاحتياجات الضرورية - بدلاً من الارتباط الفعّال في تطوير المصادر البشرية والاجتماعية. وأثبتت دراستنا أن هناك مجموعة صغيرة جداً من المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين تمتلك مصادر لإدارة التعليم والتدريب وبرامج العمالة مما يشجعهم على الاندماج طويل الأمد في سوق العمالة.

وهناك عوامل إضافة أثارت الشك حول دور المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين التي يفترض في أغلب الأحيان أن تلعب دوراً في مساعدة اللاجئين على التكيف والاندماج في المملكة المتحدة. وأحد هذه الامتيازات الهامة هو الربط بين الشبكات الرسمي والعام لجاليات اللاجئين. وعلى سبيل المثال هناك مقاومة واضحة من بعض اللاجئين الراضين لتشكيل وتأسيس شبكات لجالياتهم، وذلك لأنهم لا يرغبون في الانضمام إلى الهيئات الرسمية أو المشاركة في حملات التنافس للحصول على التمويل في القطاع التطوعي البريطاني. أما في البيئات التي يكون بها عداء شديد نحو اللاجئين وطالبي اللجوء على المستويات الوطنية والمحلية، لا يمكن تجاهل رغبة هؤلاء الأفراد في تخفيض «الظهور» والبقاء على الهامش.

وفي كل الأحوال، تبقى المنظمات الرسمية فقط هي الجزء الظاهر من الصورة الأكبر التي تضم شبكة واسعة من النماذج غير الرسمية والانتقالية وغير المعروفة وغير الرسمية للمنظمات الاجتماعية. إن الدرجة التي تحتل بها المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين الرسمية مركز الشبكة الرسمية للاجئين، أو أحد مصادر النشاط الاجتماعي «الرسمية» الرئيسية، بالنظر إلى طريقة حدوث الاندماج، مقلقة جداً. في الوضع الحالي، لا يمكن التنبؤ بأن تتولى المؤسسات الرسمية المقيمة في مجتمعات اللاجئين محور النشاط الاجتماعي والحركات الرئيسية للإسراع في اندماج أعضاء المجتمع.

عائلة من ليبيريا (جزء من برنامج حكومة المملكة المتحدة لإعادة الاستقرار للاجئين الضعفاء) في برنامج توجيه مع عامل مطوع في برنامج مساعدة المهاجرين في المملكة المتحدة.

التشيت، أو قد تكون شراكة محددة بين القديم والجديد، أكثر من كونها علاقة بين الزبون والممول، أو على الأقل قضية تتعلق بالاحتفاظ بالأمناء القديمين الحاليين.

وأفادت أحد المؤسسات الصومالية المقيمة في مجتمعات اللاجئين بأن «مجلس المدينة قرر أن هذه هي الطريقة التي سنعالج بها المشكلة ونحن مجبرون على إدخال وتد مريع الشكل في فتحة مستديرة الشكل».

وقال أحد اللاجئين العاملين «هناك مشكلة ضخمة تكمن في قلة التمثيل. فالسلطات المحلية تريد أن تمثل مؤسسة مقيمة واحدة في مجتمع للاجئين جالية واحدة ولكن هذا غير محتمل في أغلب الأحيان نتيجة لأسباب اجتماعية وثقافية وتاريخية».

إضافة إلى ذلك تعرقل بنود نظام التشيت من توسيع إمكانيات المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين كوكلاء يساعدون اللاجئين على الاندماج. بما إن التشيت يقع ضمن السبب الجوهري الأشمل وهو السيطرة على تكاليف المعيشة، فإنه يستند على نموذج مؤسسي يتضمن الإتحادات المالية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الخاصة والتطوعية، ولكن المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين تحتل دور ثانوياً فقط ضمن هذه الترتيبات الجديدة كمثلين «لجالياتهم» الخاصة، وبالتالي من الصعب جداً حصولهم على التمويل. وهذا يعتبر عائق رئيسي في عملية تطوير البنية والقدرات اللازمة لمساعدة جالياتهم في الاستقرار والاندماج.

ماذا نريد بعد تلبية الاحتياجات الأساسية؟

وبالرغم من المنافع الإيجابية المرافقة لتطوير المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين وفي مناطق التشيت، في الوقت الحاضر لا تمتلك معظم المؤسسات

سبيل المثال، أنشأت بعض المنظمات الصومالية مقاهي للإنترنت. وعندما تقدم المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين المساعدة لطالبي اللجوء واللاجئين في فهم نظام الضمان الاجتماعي، تساعدهم بذلك أيضاً على الاندماج في بنية المجتمع الذي استقبلهم.

وبالرغم من ذلك اعتبرت بعض التأثيرات السياسة لعملية التشيت متناقضة لأن المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين تعمل ضمن مجموعة من القيود الخارجية، لذلك ما زالت السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وهيئات التمويل الرئيسية في لندن والأقاليم تسيطر على الطريقة التي تنشأ بها هذه المؤسسات الجديدة المقيمة في مجتمعات اللاجئين وهل هي «شرعية» أم لا، بحسب الحالة. ويمكن أن يميل الدعم المؤسسي إلى دعم قدرات متخذة القرارات وتصميم جداول أعمال لتناسب أطراف رئيسية ومحددة مسبقاً ومشتركة في عملية

«مجلس المدينة قرر أن هذه هي الطريقة سنعالج بها المشكلة ونحن مجبرون على إدخال وتد مريع الشكل في فتحة مستديرة الشكل»
منظمة مجتمعات اللاجئين الصومالية

هناك مشكلة ضخمة تكمن في قلة التمثيل. فالسلطات المحلية تريد أن تمثل مؤسسة مقيمة واحدة في مجتمع للاجئين جالية واحدة ولكن هذا غير محتمل في أغلب الأحيان نتيجة لأسباب اجتماعية وثقافية وتاريخية»
منظمة العمل من أجل اللاجئين



«لدينا القليل من التمويل لتدريب وإدارة الأمور ولكننا نكافح مع التمويل. وتصدر أحد العوائق الكبيرة عندما يسأل الممول سؤالاً مثل «إذن لا يوجد لديكم سجل نجاحات...» أو مثل تعبئة النماذج لأن بعض الأسئلة ليست مباشرة... وحاولنا فهم معنى كلمات مثل النتيجة، الناتج، المدخلات، كما ترى... معظمهم يقدمون المساعدة. يمكن الاتصال بهم وتساءلهم عن طلبهم هنا وسيوضحون لك قصدهم. وعندها ستجيب ولكنك ما زلت غير قادرٍ على الحصول على التمويل. أحياناً لا نعرف ماذا يريدون»

منظمة مجتمعات اللاجئين السودانية

وقبل كل ذلك، فإن احتمالية اندماج المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين محددة بشدة وذلك بالتأكيد بسبب الردع والسيطرة اللذين تتضمنهما سياسة الهجرة واللجوء، فالمؤسسات الرسمية المقيمة في مجتمعات اللاجئين تلعب أدوارها على مسارح صممها آخرون، مما يثير التساؤل حول حدود القيود المفروضة على الأدوار المخصصة لهم وكيف يمكن التغلب عليها وفيما إذا كان بإمكان النماذج الأكثر شفافية للشراكة الحصول على مهارات أفضل وقدرات أعلى لا تشوبها شائبة. وعلى ما يبدو أن هناك توتر واضح بين مشاركة وتنظيم جاليات اللاجئين بشكل مستقل، ومن ناحية أخرى هناك القبول ضمن الشبكات الرسمية والعلاقات الاجتماعية. وفي الماضي، كان الإطار الأوسع لاندماج المهاجرين يركز على العلاقات العرقية المتعددة الثقافات كحدد رئيسي للطرق التي ينتظم من خلالها اللاجئين، كمهاجرين في العصر السابق، في المجتمع البريطاني. ويوماً بعد يوم تزداد السياسات والممارسات صعوبة، حتى أن عبارة «منظمة جالية اللاجئين» أصبحت تتعرض لخطر اعتبارها مصطلح ثوري.

عمل كلا من ديفيد جريفث، وناندو سيجنا وروجر زيتر في قسم تطوير وبحث الهجرة الإجبارية، جامعة أكسفورد بروكس. البريد الإلكتروني: dfm_unit@brookes.ac.uk

١. زيتر، جريفث وسيجونا «مجتمع لاجئين يستند على المنظمات في المملكة المتحدة: تحليل رأس المال الاجتماعي، ٢٠٠٤. منحة بحث ٢٣٩٥٨٣. يتوفر تقرير البحث/ www.brookes.ac.uk/schools/ planning/dfm/rco.htm

وإذا قيس الاندماج على أنه عملية مزدوجة بين اللاجئين والمجتمع المستقبل، فهذا لن يعكس جدول أعمال الوكالات والمؤسسات الإقليمية المسيطرة على المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين. ويأتي دورهم في مساعدة اندماج اللاجئين كهدف سياسي ولكن، بما أنهم شركاء صغار في الاتحادات المالية المحلية، لذا فإنهم يحصلون على دعم ثابت إلى حد ما. وهناك فجوة عريضة بين السياسات التي تدعي تمثيل الجاليات وتساعد على الاندماج وتفتح أمامهم الفرص المتكافئة وتقدم نتائج فعلية لمجموعات عرقية معينة، وما يحدث للمؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين، وخصوصاً فيما يتعلق بتمويل نشاطاتهم وعلاقاتهم مع الوكالات المسيطرة، يحفر في التفاوت الهيكلي الأكبر الذي يعيق تواصل الأقليات العرقية في المملكة المتحدة.

الخاتمة

ويقترح هذا الدليل أنه بعيداً عن كونها بريطانيا مركز لاندماج اللاجئين، قد تجبر المؤسسات الرسمية المقيمة في مجتمعات اللاجئين على تولي دور يديم تهميشهم كمزودي خدمات على أطراف مجتمعاتهم. وفي مثل هذه الحالة، قد تحتل الشبكات الرسمية مراكز أكثر أهمية في عملية الاندماج من المنظمات الرسمية، ولكننا يجب أن لا ننكر بأنها تعتبر في أغلب الأحيان إستراتيجية الحل الأخير. وبالرغم من أن المنظمات النامية حديثاً في مناطق التشتيت قد تختار فتح قنوات خارجية معروفة، فإن الإمكانات لعمل ذلك محدودة ومعتمدة بقوة على توفر المصادر المحلية.

هل تخذل أوروبا الأطفال المنفصلين؟

ديانا ساتون وتيري سميث

ومفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين. وفي عام ٢٠٠٣ نشر البرنامج تقريراً يحلل السياسات والممارسات داخل ١٤ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ورحب البرنامج بإعادة تأكيد الاتحاد الأوروبي في القمة التي عقدت في تامبيري في عام ١٩٩٩ على حق الأفراد في المطالبة باللجوء ولكنه أعرب عن القلق من أن اللوائح والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ركزت أساساً على عناصر عرقلة اللجوء وتشديد القيود بدلاً من تعزيز حقوق الفرد.

يهدف برنامج لاهاي للاتحاد الأوروبي إلى «تدعيم الحرية، والأمن والعدالة داخل الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الخمس المقبلة. فما التأثير المحتمل لهذا البرنامج وغيره من التطورات في السياسات الأوروبية على الأطفال المنفصلين؟

النوع أطفال منفصلون ومن حقهم التمتع بالحماية الدولية وفق مجموعة كبيرة من الآليات الدولية والإقليمية.

وقد نشأ برنامج الأطفال المنفصلون في أوروبا (سيب) بمبادرة مشتركة لبعض أعضاء التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة

إن الأطفال المنفصلين هم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً والمقيمون خارج بلدهم الأصلي ومنفصلون عن الأبوين أو أولياء أمورهم سواء القانونيون أو العرفيون. وبعض الأطفال يعيشون بمفردهم تماماً بينما يعيش البعض الآخر مع أفراد تربطهم بهم صلة قرابة بعيدة. وجميع الأطفال من هذا